قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢

بربط موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٧٧٢١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة ملايين وسبعمائةوواحد وعشرون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٥٦٢١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين وستمائة وواحد وعشرون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الأول ـ الأجور بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢١٢١٠٠٠ جنيه.

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليونان ومائة ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الثالث ـ استخدامات استثمارية بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع ـ تحويلات رأسمالية بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٥٦٢١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين وستمائة وواحد وعشرون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليونان ومائة ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١١٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٢ ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١٢هـ
(الموافق ٤ يونيه سنة ١٩٩٢ م) .

حسنى مبارك

موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية

للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢

الاستخدامات	مشروع ١٩٩٣/٩٢	ربط ١٩٩٢/٩١	الإيرادات	مشروع ١٩٩٣/٩٢	ربط ١٩٩٢/٩١
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
(١) الاستخدامات الجارية :			**(١) الايرادات الجارية :**		
باب ١ ـ الأجور.	٣٥٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠	باب ٢ ـ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ...	٥٦٢١٠٠٠	٥١٥٥٠٠٠
باب ٢ ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية ...	٢١٢١٠٠٠	١٩٥٥٠٠٠			
جملة الاستخدامات الجارية	٥٦٢١٠٠٠	٥١٥٥٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية	٥٦٢١٠٠٠	٥١٥٥٠٠٠
(ب) الاستخدامات الرأسمالية			**(ب) الايرادات الرأسمالية :**		
باب ٣ ـ استخدامات استثمارية.	١٥٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	باب ٣ ـ إيرادات رأسمالية متنوعة	١٠٠٠٠٠٠	٧٦٣٠٠٠
باب ٤ ـ التحويلات الرأسمالية	٦٠٠٠٠٠	٤٦٣٠٠٠	باب ٤ ـ القروض والتسهيلات الائتمانية ... ... كلها قروض من بنك الاستثمار القومى	١١٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٢١٠٠٠٠٠	١١١٣٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٢١٠٠٠٠٠	١١١٣٠٠٠
إجمالى الاستخدامات... ...	٧٧٢١٠٠٠	٦٢٦٨٠٠٠	إجمالى الإيرادات... ...	٧٧٢١٠٠٠	٦٢٦٨٠٠٠